19830206_0001_R

مؤتمر باريس عن اوضاع المعتقلين والمخطوفين في لبنان

المحامي سنان برّاج: تحرّكنا العالمي سببه اصطدامنا بالحائط المسدود

بالرغم من الصمت والتجاهل الرسميين لقضية المعتقلين والمخطوفين فإن هذه القضية، لكونها احد عوامل التفجير واللاستقرار في لبنان، بدأت تأخذ بعداً وحجماً كبيرين، خاصة بعد التحرك الذي تقوم به لجنة متابعة اهالي المعتقلين والمخطوفين ولجنة المحامين للدفاع عن الحريات الديمقراطية، وذلك على الصعيدين الداخلي والخارجي.

كما تأخذ القضية بعدها وحجمها الكبيرين انطلاقاً من الدعم والتأييد الذي تلقاهما سواء لدى الشخصيات السياسية او النيابية او القانونية او النقابية او الشعبية او لدى الهيئات والمؤسسات والمؤتمرات الدولية.

عضو لجنة المحامين الاستاذ سنان براج الذي مثل اللجنة في مؤتمر المركز الدولي للتحري عن اوضاع المعتقلين والمخطوفين والمفقودين اللبنانيين والفلسطينيين منذ وائناء الاجتياح الاسرائيلي وحتى اليوم، ابدى ارتياحه لجو التضامن والتأييد الذي لاقته هذه القضية من قبل المؤسسات والمنظمات الدولية التي شاركت في المؤتمر الدولي بباريس.

وقد لخص المحامي سنان براج حصيلة

مؤتمر باريس

«النداء» حاورت عضو لجنة المحامين الاستاذ سنان براج حول نتائج المؤتمر وتحرك لجنة المحامين محلياً ودولياً.

س ـ شاركتم كممثل للجنة المحامين المدافعين عن الحريات الديمقراطية في اعمال المؤتمر الدولي الذي عقده المركز الدولي للدفاع عن المعتقلين والمخطوفين اللبنانيين والفلسطينيين. ما هي انطباعاتكم عن هذا المؤتمر؟ وما هي التوصيات والمقررات التي اتخذها المؤتمر؟

ج ـ إن اعمال المؤتمر الذي ضم خمسين منظمة اضافة الى مائة شخصية يمثلون سبع وعشرين دولة من مختلف انحاء العالم، كان مخصصاً للتحري والاستعلام عن اوضاع المعتقلين في السجون الاسرائيلية والمعتقلات في الجنوب، وكذلك تقصي الحقائق وجمع المعلومات عن المعتقلين لدى السلطات الرسمية اللبنانية والمخطوفين والمفقودين لدى ما يسمى «بالقوات اللبنانية» اليت هي جزء لا يتجزأ من «الجبهة اللبنانية» أو من حزب الكتائب.

كما يؤكد ذلك تصريح لرئيس الحزب الشيخ بيار الجميل لجريدة «السفير» والذي يقول فيه بأنه هو المسؤول الاوحد عن هذه القوات، وهي تتلقى اوامرها منه

لقد جرت اعمال المؤتمر وعلى هامشه مناقشات واتصالات وصدرت عنه توصيات نوجزها بما يلي:

ـ الاستماع الى مداخلات اكثر من ٣٠ شخصية عالمية، لها وزنها السياسي والحقوقي، دارت حول مدى قانونية وانسانية الاعتقالات واعمال الخطف.

٢ ـ طلب المجتمعون برقيتين، واحدة الى المسؤولين في السلطة اللبنانية، والثانية الى قادة الاشتراكية الدولية بمناسبة عقد مؤتمر لها في باريس، وحرى التشديد في البرقيتين على القلق البالغ الذي يساور المؤتمرين من جراء المعلومات الواردة اليهم عن اوضاع المعتقلين والمخطوفين، ان لدى العدو الصهيوني، او لدى السلطة الرسمية اللبنانية، او لدى الميليشيات الكتائبية. كما جرى التشديد على ضرورة اطلاق سراح المعتقلين والمخطوفين لدى السلطة اللبنانية وحزب الكتائب، ومطالبة الدولة اللبنانية باجراء الاتصالات اللازمة من خلال جدول اعمال المفاوضات للعمل على اطلاق سراح المعتقلين لدى اسرائيل، او على الاقل، اعتبارهم اسرى حرب كما تنص على ذلك معاهدة جنيف.

٣ ـ عرضت في المؤتمر الصحافي الذي عقد نهار الاثنين الواقع في ٢٤ كانون الثاني اعمال وتوصيات المؤتمر. كما شرح المؤتمرون اوضاع المعتقلين من النواحي القانونية والسياسية والانسانية. فمن ناحية اوضاع المعتقلين لدى العدو الصهيوني، جرى التركيز على اخلال اسرائيل بجميع المواثيق والمعاهدات الدولية التي تحرم الاعتقال واحتجاز الحرية والتعذيب والمعاملة اللاانسانية التي يتلقاها المخطوفين لديها، وعدم تقديم وجبات الطعام والماء اللازم لهؤلاء. كما جرى كشف بعض التصفيات التي جرت في معتقل «انصار»، والمقابر الجماعية التي دفن فيها هؤلاء المناضلون.

مجازر المخيمات

وبالمناسبة، ومع ان جدول اعمال المؤتمر لم يكن مدرجا فيه قضية مجازر صبرا وشاتيلا فقد جرى التشديد على ضرورة مواصلة التحقيق من قبل السلطات اللبنانية للكشف عن منفذي هذه الجريمة، والحاق العقوبة اللازمة بحقهم. وعلى هامش المؤتمر جرت عدة اتصالات بيني وبين بعض المنظمات والهيئات الاوروبية والاميركية لشرح هذه القضية امام الرأي العام في بلادهم.

قانونية الاعتقالات!

وجرى التركيز على عدم دستورية وقانونية المداهمات والاعتقالات التي تمت ابان الاشهر المنصرمة وذلك للاسباب التالية:

١ ـ عدم اعلان حالة الطوارىء التي تخول قوى الجيش بالقيام بمهمات هي من مسؤولية قوى الامن الداخلي في الاحوال العادية، اي في الاحوال التي لا تكون حالة الطوارىء معلنة فيها.

٢ ـ صحيح انه تم الاتفاق على خطة امنية يمكن فيها الاستعانة بقوى الجيش لمؤازرة قوى الامن الداخلي، لكن الخطة المذكورة تقع على عاتق ومسؤولية وزير الداخلية. ونحن هنا نسأل معالي وزير الداخلية عن مصير المعتقلين والمخطوفين مع تقديرنا «للبرقيات» التي وجهها لمعالي وزير العدل والتي بقيت حتى الان بدون مردود.

٣ ـ عدم صدور مذكرة قضائية او استنابة عن النيابة العامة تأمر فيها بتوقيف هؤلاء المعتقلين. وبالمناسبة فقد صدر مؤخراً على لسان المدعي العام العسكري بأن لديه ٤٥ موقوفاً فقط اي بمعنى آخر ان ٤٥ شخصاً فقط اوقفوا حسب الاصول والقوانين المرعية الاجراء، فماذا عن باقي الاسماء الواردة في لائحتنا والتي قدمت نسخ عنها الى كل من وزير الداخلية ووزير العدل ووزير الدفاع والتي تضم حوالي الالف وخمسمائة شخص؟.

٤ ـ لقد نصت مواد قانون العقوبات وأصول المحاكمات الجزائية على ان كل شخص يوقف يجب احالته ضمن مهلة ٢٤ ساعة على قاضي التحقيق، واذا لم يتم ذلك توجب اخلاء سبيله فلا هذا تم ولا ذاك.

٥ ـ عدم تمكين الموقوف او المتهم او الظنين من مواجهة كاتب العدل لتوكيل محام للدفاع عنه حسب الاصول، وهذا مخالف لابسط القواعد القانونية ان لم نقل الانسانية.

اين المساواة؟

٦ ـ تنص مواد الدستور اللبناني ٧ و ٨ و ١٤ على ان كل اللبنانيين سواسية لدى القانون وهم يتمتعون بنفس الحرية المدنية والسياسية، وان الحرية الشخصية مصونة وفي حماية القانون. ولا يمكن ان يقبض على احد او يسجن او يوقف الا وفاقاً لاحكام القانون. ولا يمكن تحديد جرم او تعيين عقوبة الا بمقتض القانون. وان للمنزل حرمة ولا يسوغ لأحد الدخول اليه الا في الاحوال والطرق المبينة في القانون. واني اسأل اين هي هذه السواسية امام القانون؟ لماذا يعتقل شخص من منطقة او فئة او طائفة او معتقد معين. ولا يعتقل شخص من منطقة او فئة او طائفة او معتقد اخر؟ اي بكلام اوضح، لماذا، حتى بالنسبة للمطلوبين بجرائم عادية، هذا التفريق بين ابناء المنطقة الغربية وابناء المنطقة الشرقية؟ اهو مبدأ الثواب والعقاب؟ الثواب لمن تعاون وادخل اسرائيل الى الاراضي اللبنانية والعقاب لمن وقف في وجهها وحاربها وناضل واستشهد في سبيل ذلك. ثم اين هي الحرية الشخصية المصونة؟ واين هو مبدأ عدم جواز ايقاف شخص الا وفقاً لاحكام القانون؟ واين هو مبدأ عدم جواز تحديد جرم او تعيين عقوبة الا بمقتض القانون؟ ام ان مجرد الانتماء العقائدي هو جرم بحد ذاته وهذا يتناقض مع نص المادة التاسعة من الدستور اللبناني؟ واني اتساءل اخيراً اين هو احترام نص المادة ١٤ من الدستور التي تتحدث عن حرمة المنزل وعدم جواز دخوله والمس به إلا في الاحوال والطرق المبينة في القانون؟ واني اتساءل ايضاً هل ان كل مقيم ومواطن في المنطقة الغربية في بيروت وضاحيتها الجنوبية هو قيد الاعتقال مع قيد التنفيذ؟ واين هي العقوبات المنصوص عنها في قانون العقوبات اللبناني على كل من يلفق تهمة بحق شخص آخر؟ واين هو العمل بالمواد التي تعاقب الموظف الذي يتعدى سلطة الاوامر المعطاة له او الذي يتجاوز او يتعسف باستعمال الحق؟

لقد نصت مواد قانون العقوبات اللبنانية على ايقاع العقاب من حبس وغيره بكل من يقترف جرم الخطف واحتجاز الحرية، كما نصت مواد هذا القانون على ضرورة تحرك النيابة العامة فورا وعفواً لدى علمها بأن هناك شخصاً احتجز حريه شخص اخر وخطفه. وفي هذا السياق ما رأي المدعي العام بتصريح الشيخ بيار الجميل الذي اعترف صراحة ودون ان ادخل معه في جدل حول الرقم بأن لديه احد عشر محتجزاً؟ لماذا لم تتحرك النيابة العامة؟ ولماذا لا يطبق القانون؟ وهل هو شخص لبناني تسري عليه القوانين ام انه فوق القانون؟.

تضامن واسع

لقد تضامن معنا الأشخاص والمنظمات المشاركة في المؤتمر وتعهدوا كل باسلوبه بالعمل على تحريك هذه القضية في الدول التي ينتمون اليها، والتدخل لدى السلطات اللبنانية من اجل احترام القوانين والمبادىء الانسانية. كما اعلنوا استعدادهم لأرسال وفود تقصي حقائق وايضاً تعهدوا بالمشاركة باليوم اللبناني العالمي للتضامن مع المعتقلين والمخطوفين والمفقودين بعد التشاور والتنسيق مع لجنة متابعة اهالي المخطوفين ولجنة المحامين لكي يصادف هذا اليوم يوماً واحداً على الصعيدين الوطني اللبناني والدولي؟

بعد الاصطدام بالحائط المسدود

س ـ كيف تقيمون نتائج هذا المؤتمر على صعيد تحقيق المزيد من الدعم لتحرككم الهادف الى الافراج عن جميع المعتقلين والمخطوفين، وكيف ترون الى اهمية اثارة هذه القضية في المؤثرات الدولية؟

ج ـ كنا نتمنى ان لا نحرك هذه القضية عالمياً، وان يقتصر عملنا على السعي مع السلطة اللبنانية، لولا اننا اصطدمنا بالحائط المسدود من خلال لقاءاتنا المتعددة، وخاصة لقائنا مع دولة رئيس الوزراء وزير الداخلية. وارجو ان لا يعتبر تحركنا هذا نوع من الاخلال بالأمن العام للدولة، لانه على ما يبدو صار هناك توسعاً مقصوداً في تعبير الاخلال بالأمن العام للدولة حتى ان بعض الجهات ترى في العمليات العسكرية التي يقوم بها المناضلون اللبنانيون ضد العدو الصهيوني هو نوع من هذا الاخلال. مع ان رأينا فيها انها الطريقة الوحيدة لاجبار العدو الصهيوني على الجلاء عن الاراضي اللبنانية، ومساعدة المفاوض اللبناني في مفاوضات الجارية، مع تأكيدي على انني ضد هذه المفاوضات من حيث المبدأ والشكل والمضمون، لانها سوف تؤدي بالنهاية الى فرض الشروط الاسرائيلية وجعل لبنان محمية اسرائيلية تدور في الفلك الاميركي «الشريك الكامل» لاسرائيل في جرائمها المرتكبة ضد لبنان.

ان التحرك الدولي من شأنه ان يعطي زخماً لهذه القضية من حيث ضرورة تطبيق القوانين والاعراف الدولية، خاصة وان لبنان مساهم رئيسي ومؤسس وموقع على جميع هذه المعاهدات الدولية.

لبنان والحرية

س ـ على صعيد التحرك الداخلي، اين اصبحتم، وما هي الخطوات المستقبلية التي تنوون القيام بها من اجل المزيد من التعبئة والدعم لهذه القضية الانسانية؟

ج ـ تتدارس لجنتا المحامين والمتابعة النسائية الامكانية القانونية لتقديم شكوى ضد من تجاوز السلطة الممنوحة له بحسب القوانين المرعية الاجراء. كما ندرس في لجنة المحامين امكانية حلول اهل المعتقل او المفقود مكان هذا الاخير في الحق باعطاء التوكيل اللازم للدفاع عنه. وقد طلبنا من دولة رئيس الوزراء معالي وزير الداخلية ان يسعى مع هيئة التفتيش القضائي لكي يعينوا لنا مرجعا نستطيع مراجعته عندما نصطدم بمقومات تمنع عنا القيام بالمهمات التي يخولّ القانون المحامي القيام بها. هذا بالاضافة الى التحضير لليوم اللبناني العالمي للتضامن مع المعتقلين والمخطوفين.

ونحن نتمنى على فخامة رئيس الجمهورية، ان يعطي هذه القضية اهمية اكبر، بعد ان حاولنا مراراً ان يعين للجنة المحامين موعداً قريباً يصار فيه الى شرح القضية من ناحيتها القانونية والانسانية.

ونأمل اخيراً ان يأخذ العدل والمساواة طريقهما في لبنان، وان تصان فيه الحريات الديمقراطية لأن لبنان والحرية صنوان فلا وجود للبنان بدون حرية.

اجرت المقابلة الهام عون

[19830206_0002_R
verso]